DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/9
23 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧
١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الصناديق والبرامج الأخرى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير مدير البرنامج

موجز

تركز مشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عموما على تخفيض حدة الفقرة من خلال نهج تعزز الحكم المحلي السليم وتنشيط القطاع الخاص ومشاركة المجتمع المدني في المبادرات الإنمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، أخذ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يزيد نشاطه في مجالات تدخله المبتكرة وهي: صناديق التنمية المحلية؛ والتنمية الإيكولوجية؛ وتمويل المشاريع الصغيرة. وهذه الجهود، التي تبذل في علاقة تشارك وثيقة مع الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل وتدعم الجهود المبذولة في أقل البلدان نموا لتحقيق الديمقراطية واللامركزية في اتخاذ القرارات ونقل إدارة الموارد إلى سلطات الحكم المحلي وإلى مؤسسات المجتمع المحلي. واستنادا إلى التوصيات التي وردت في تقرير عن تقييم القدرات، يقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حاليا بتنقيح دورة المشروع برمتها على نحو يتيح زيادة المشاركة المحلية في تصميم المشاريع. كما أنه يعمل على الاستفادة الكاملة من جميع الدروس المستفادة في المراحل الرئيسية لاتخاذ القرارات خلال دورة المشروع.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالتقرير التنفيذي، وأن يؤيد ويدعم جهود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتركيز نشاطه على الحكم المحلي السليم واللامركزية والمشاركة في إطار ولايته، وأن يشجع جميع البلدان على زيادة ما تقدمه من تبرعات إلى الصندوق.

أولا - الغرض وخلفية الموضوع

١ - يمثل هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٩/٩٥ الذي شجع فيه المجلس مدير البرنامج على مواصلة تحسين تركيز الصندوق على التنمية المجتمعية.

٢ - وفي ضوء مقرر المجلس التنفيذي ٩/٩٥، قام الصندوق بإدخال تغييرات جذرية على طريقة أدائه لعمله. فقد حسن الصندوق تركيزه، وقام بمخاطرات، وشرع في اتخاذ خطوات لزيادة أثر برامجه إلى الحد الأقصى، وعزز تعبئته للموارد إلى درجة أصبحت معها مساهمة الصندوق في الصورة الإنمائية العامة أكبر بكثير مما يتناسب مع حجمه. والواقع أن صغر حجم الصندوق هو ما يجعله قادرا على التوصل إلى نهج مبتكرة وتجريبية يمكن تكرارها على نطاق أوسع من جانب المانحين الأكبر ومن جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وقد تعلم الصندوق من مشاركته النشطة في تنمية المجتمعات المحلية أنه لا يمكن أن يتحقق تخفيض حدة الفقر بطريقة مستدامة إلا في بيئة يتحقق فيها الحكم المحلي السليم ومشاركة المجتمع المحلي. وقد أضفى الصندوق الصفة الرسمية على هذا التركيز الجديد وجعل منه سياسة رسمية عندما نشر في آب/أغسطس ١٩٩٥ ورقة السياسات التي أصدرها بعنوان تخفيض حدة الفقر، والمشاركة، والحكم المحلي: دور صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (Réduction de la pauvrité, participation et meilleure gouvernance locale: rôle de FENU). ولا يكون التركيز على الحكم المحلي تركيزا ذا معنى إلا إذا عمل الصندوق في بيئات تنقل فيها الحكومات إلى السلطات المحلية المختصة الوظائف المالية والإدارية الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية في البنية الأساسية الريفية، وفي بيئات تستطيع فيها هذه السلطات اتخاذ قراراتها الاستثمارية بالتشاور المباشر مع المجتمع المدني. ففي ظل هذه الظروف يكون الصندوق في وضع فريد يستطيع فيه استخدام مساعداته الرأسمالية المقدمة على شكل منح كحافز يجمع بين المجتمعات المحلية والحكم المحلي والقطاع الخاص في علاقة تشارك.

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدم الصندوق إلى المانحين خططا لتحقيق تقدم كبير نحو إنجاز الأهداف المذكورة في ورقة السياسات خلال السنوات الثلاث القادمة، بشرط ضمان مستوى كاف من الأمن المالي. وبعد ذلك طلب الصندوق رعاية دراسة لتقييم القدرات تحدد نقاط الضعف التي ينبغي التصدي لها لتحقيق أهداف السياسات. وفي التقرير النهائي المقدم في تموز/يوليه ١٩٩٦ أكد فريق التقييم أن الصندوق قادر على الوصول بالتدخلات المشاريعية المبتكرة إلى مستوى القواعد الشعبية، وأنه يملك من الإمكانيات ما يجعله قادرا على القيام بدور حفاز هام في التعاون الدولي من أجل التنمية. كذلك ذكر التقرير أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتنفيذ السياسة الشديدة الطموح التي اختارها الصندوق. واستجابة للتقييم، قام الصندوق بوضع خطة عمل، وهو يقوم الآن بتنفيذ التوصيات الرئيسية. وقد أخذ الصندوق هذا التحدي مأخذ الجد: وسيتم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل في نهاية عام ١٩٩٧، ثم يتقرر بعد ذلك بسنتين مدى فائدة الصندوق كهيئة إنمائية فعالة في القرن الحادي والعشرين. وإذا لم يحقق الصندوق تقدما مرضيا بحلول عام ١٩٩٩، فقد يختار المانحون وقف تمويلهم.

ثانيا - الأنشطة البرنامجية

٤ - أنشطة الصندوق في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. استرشد الصندوق إلى حد كبير في موافقته على المشاريع التي وافق عليها خلال فترة السنتين بتركيزه على تخفيض حدة الفقر من خلال نهج تعزز الحكم المحلي السليم وتنشيط القطاع الخاص ومشاركة المجتمع المدني في المبادرات الإنمائية. وهذه الجهود، التي يتم تنفيذها في علاقة تشارك وثيقة مع الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل وتدعم الجهود المبذولة في أقل البلدان نموا لتحقيق الديمقراطية واللامركزية في اتخاذ القرارات ونقل إدارة الموارد إلى سلطات الحكم المحلي وإلى مؤسسات المجتمع المحلي. وقد تبين من الخبرة الميدانية أنه عندما يحتفظ بالملكية والإدارة على المستوى المحلي، يزداد احتمال استجابة الاستثمارات للاحتياجات المحلية والمحافظة على البنية الأساسية فيما وراء دورة المشروع. ولهذا السبب واصل الصندوق زيادة وتوسيع تعاونه مع السلطات المحلية، مركزا في إقامة البنية الأساسية على الآليات التي يحركها الطلب، وعلى تخطيط وإدارة برامج الاستثمار العام، وعلى بناء القدرات على المستوى المحلي. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة التي وافق عليها الصندوق ٤٠,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ و ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وفي الوقت الذي تزداد فيه الموافقات، أخذت احتياطيات الصندوق في الهبوط. ويحتفظ بهذه الاحتياطيات عند ضعف المستوى الإجمالي لضمان قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته الجارية لمدة سنتين على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظلت التكاليف العامة للصندوق عند مستوى منخفض. كذلك فإنه نتيجة لزيادة إحكام الضوابط المالية، أخذت قيمة الالتزامات المعلقة تنخفض سنويا، حيث انخفضت من ٢٤١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٦ (انظر الشكل ١).

الشكل ١ - المصروفات والموافقات والتكاليف العامة، ١٩٩٤-١٩٩٦

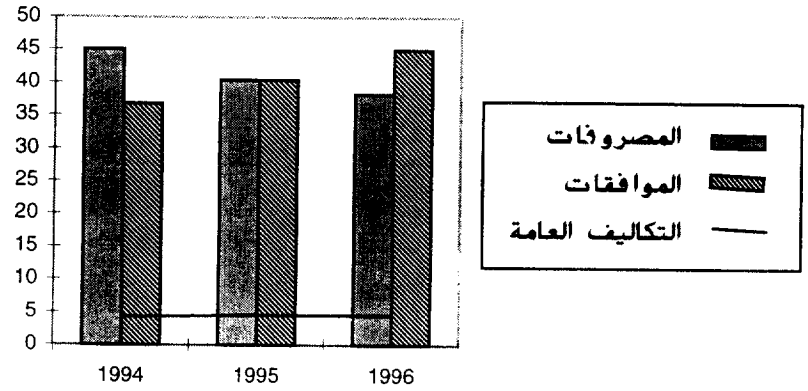

٥ - واتساقا مع سياسته الجديدة فيما يتعلق بمناط التركيز، زاد الصندوق نشاطه في مجالات تدخله المبتكرة وهي: صناديق التنمية المحلية، والتنمية الإيكولوجية، وتمويل المشاريع الصغيرة. وخلال فترة السنتين السابقة، كان تمويل مشاريع البنية الأساسية النموذجية، بما فيها مشاريع الري والطرق الريفية والأسواق وشبكات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية ومرافق التعليم والصحة، يمثل ٧٣ في المائة من الأموال التي تمت الموافقة عليها. وفي فترة السنتين الحالية، تم تخفيض الأرقام قليلا حتى يمكن زيادة التمويل المقدم إلى صناديق التنمية المحلية والتنمية الإيكولوجية من مستواه السابق وهو ١٤ في المائة إلى مستواه

الحالي وهو ٤٤ في المائة. أما التمويل المقدم إلى مشاريع الائتمان والضمان فقد ارتفع من ٧ في المائة إلى ٢١ في المائة. وفي الوقت الحالي، يتم إنفاق ٧٠ في المائة من الموارد البرنامجية للصندوق في أفريقيا، بينما تقسم النسبة المتبقية وهي ٣٠ في المائة بين آسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية (انظر الشكلين ٢ و ٣).

الشكل ٢ - توزيع التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ١٩٩٣-١٩٩٤ و ١٩٩٥-١٩٩٦

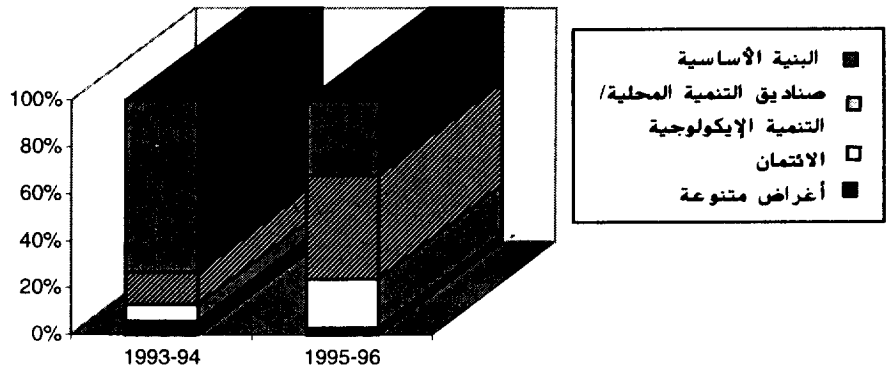

الشكل ٣ - التوزيع الجغرافي للمبالغ المسددة من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

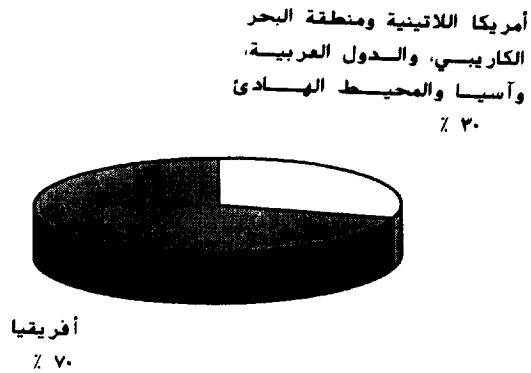

٦ - صناديق التنمية المحلية. صناديق التنمية المحلية هي مرافق تمويل لا مركزية تستفيد منها وتديرها السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في الاستثمارات العامة التي يحركها الطلب في مشاريع البنية الأساسية الصغيرة بالريف. ويوجد بكمبوديا صندوق للتنمية المحلية (٣ ملايين من الدولارات) يوفر التمويل لإقامة مشاريع البنية الأساسية الريفية ذات الأولوية التي تم تحديدها من خلال عملية تخطيط اشتركت فيها المجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية. وفي عام ١٩٩٦ تمت الموافقة على المرحلة الثانية لمشروع في الأراضي الفلسطينية (٣ ملايين من الدولارات). وتجري إقامة هذا المشروع لتمكين مجالس القرى والمجتمعات المحلية من تحديد المشاريع الاستثمارية المحلية الصغيرة اللازمة لتحسين الظروف

الاجتماعية والاقتصادية ومن تحديد أولويات هذه المشاريع وإعدادها وتنفيذها. وتشمل المشاريع الصغيرة الطرق الريفية والمدارس الابتدائية واستصلاح الأراضي وإدارة النفايات والمرافق الصحية. ومن العناصر الهامة الأخرى اختبار منهجية التكرار.

٧ - التنمية الإيكولوجية. التنمية الإيكولوجية هي نهج يدعم "المبادلات الإيكولوجية" التي تدخل بها المجتمعات المحلية في اتفاقات تعاقدية للعمل في المدى الطويل على إصلاح المناطق الهشة إيكولوجيا مقابل استثمارات لتلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمع المحلي مثل الطاقة والري والمأوى. ويسعى مشروع التنمية الإيكولوجية في أمباتو بويني بمدغشقر إلى تحسين أنماط الهجرة من الريف إلى الحضر التي أسهمت في تدهور النظم الإيكولوجية المحلية. ويتألف البرنامج الذي يبلغ مجموع تمويله ٥,٨ ملايين من الدولارات من عنصرين: مبادرة للتنمية الريفية لدعم إدارة المجتمع المحلي في ٤٥ قرية، ومشروع لتحسين المبادلات الحضرية - الريفية بإنشاء صندوق للتنمية البلدية للقيام بأعمال الإصلاح العاجلة. وفي موريتانيا، يقوم برنامج الاستثمار الإقليمي في عصبة، وقيمة تمويله ١١ مليون دولار، بمنح عقود للتنمية المحلية من أجل الإدارة المستدامة لأراضي القرى، مع القيام في الوقت نفسه بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ومشاريع التنمية المجتمعية التي حددها سكان المجتمع المحلي كمشاريع ذات أولوية عالية.

٨ - أنشطة الائتمان والضمان. من أجل الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي وتحديد طرق مبتكرة لتقديم الائتمان، يقوم الصندوق بدعم مشاريع لا مركزية في الريف لتقديم ائتمانات محدودة للفقراء ومساعدة الوسطاء الماليين المحليين (الفروع المحلية للمصارف الرسمية، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات مالية، والمصارف أو الجمعيات التعاونية بالقرى، إلخ.) في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل القروض المقدمة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة. وخلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، أتاح الصندوق فرصا ائتمانية لعدد متزايد من المستفيدين بالقرى وعلى صعيد المجتمع المحلي. وعلى سبيل المثال، فقد اشترك الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة إلى ليسوتو في مشروع قيمته ٢,٤ مليون دولار لتحقيق مزيد من الاستقلال الاقتصادي جزئيا عن طريق تشجيع أصحاب المشاريع المحليين وزيادة فرص العمل. وبالإضافة إلى تقديم الائتمان للمشاريع الصغيرة، قدم المشروع تسهيل ضمان إلى مصرف ليسوتو كحافز له على الوصول إلى صغار المقترضين وتقوية الشبكة المحلية لتقديم الائتمان. وفي موانزا بتنزانيا يجري في إطار مشروع قيمته ٢,٦ مليون دولار إنشاء آليات لتعبئة المدخرات المحلية وتقديم الائتمان لأصحاب المشاريع الصغيرة في القرى والمدن. وفي مبادرة مستقلة، اشترك الصندوق أيضا كعضو مؤسس في إنشاء المجموعة الاستشارية التي يقودها البنك الدولي لمساعدة أفقر الفقراء. وتقدم هذه المجموعة الدعم لمؤسسات التمويل الصغيرة التي تقدم الائتمان و/أو الخدمات الادخارية إلى أكثر الفقراء فقرا.

٩ - وفي الوقت الذي يقوم فيه الصندوق بأنشطته التمويلية فإنه يشترك بنشاط في تعزيز التعاون التقني وفي الحوار فيما بين أقل البلدان نموا، بما يتيح للمتخصصين في التنمية الريفية الاستفادة من خبرات بعضهم بعضا. وفي عام ١٩٩٥، يسر الصندوق عقد حلقة دراسية عن التخطيط الإنمائي المحلي لتمكين المسؤولين في أوغندا من الاستفادة من خبرة مشروع للصندوق في إقليم كوانغ نام دا نانغ في

فييت نام. وأتاح نشاط مماثل تم القيام به في عام ١٩٩٦ لمجموعة من المتخصصين من ملاوي حضور حلقات دراسية عن التخطيط والتنمية عقدت في أوغندا. كذلك تشمل هذه المبادلات فيما بين بلدان الجنوب مبادرات تستهدف الجمع بين الباحثين والممارسين المشتركين في مشاريع صناديق التنمية المحلية التي يقوم بها الصندوق في بلدان مختلفة لمناقشة المشاكل المشتركة فيما يتعلق بالتصميم والتنفيذ.

١٠ - وقد شرع الصندوق في إدخال عدة تغييرات جوهرية من شأنها أن تحسن نوعية تصميم المشاريع الجديدة. والصندوق إذ يعمل انطلاقا من قاعدة راسخة من الخبرات يسعى باستمرار للوصول إلى مجالات تجريبية جديدة للعثور على وسائل مبتكرة وأكثر كفاءة في العمل والتغلب على التحديات والعقبات. واستنادا إلى توصيات تقرير تقييم القدرات المذكور أعلاه، يقوم الصندوق حاليا بتنقيح دورة المشروع برمتها وكانت تقليديا تتحدد في المقر. وعلى سبيل المثال، فقد تم إلغاء آليات البرمجة التقليدية، وهي بعثة التخطيط وتحديد المشاريع، والاستعاضة عنها بعملية أكثر ميدانية تبدأ بالحوار والتخطيط القائم على المشاركة على الصعيد المحلي. كذلك تم تعديل صياغة المشاريع لكي تشمل بطريقة منهجية مجموعة من عمليات التشاور مثل حلقات العمل التي تعقد لأصحاب المصلحة وعمليات التقييم الريفية التي تعتمد على المشاركة. وبوجه عام، يجري الاستثمار بقدر أكبر في أنشطة ما قبل صياغة المشاريع، كما أن التعديلات التي تم إدخالها على دورة المشروع تشدد على التحقق من الافتراضات الأولية وعلى زيادة المشاورات المستفيضة مع الشركاء.

١١ - عمليات التقييم. قام الصندوق في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ بتقييم ٤٤ مشروعا معظمها تمت صياغتها قبل تنفيذ مناط التركيز الجديد في سياسات الصندوق. ووفاء بتعهده فيما يتعلق بالشفافية، قام الصندوق بانتظام بنشر نتائج تقييماته سواء كانت إيجابية أو سلبية. وعلى الجانب الإيجابي، فقد حققت بعض المشاريع نجاحا باهرا عندما جمعت بين التصور السليم للمشروع والقدر الأمثل من مشاركة المستفيدين. وعلى الجانب السلبي، أشارت النتائج إلى استمرار وجود المشاكل فيما يتعلق بتصميم المشاريع، وتكرر ظاهرة عدم قابلية المؤسسات للاستمرار، وظاهرة الإنجاز الجزئي للأهداف. وأخيرا، فقد أظهرت النتائج وجود مزيج من الإيجابيات والسلبيات، ولكن مع وجود تحسن مطرد في الأداء فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، وشراء المعدات وضرورتها، وإدارة الموظفين وتدريبهم، والتجاوز في المواعيد وفي التكاليف. وقد سبقت الإشارة إلى أنه تم مؤخرا وضع إجراءات جديدة لصياغة المشاريع تتصدى لمشاكل التصميم هذه.

١٢ - وقد أدرك الصندوق أنه بحاجة إلى آلية فعالة لمراعاة الدروس المستفادة مراعاة تامة خلال المراحل الرئيسية لاتخاذ القرارات في دورة المشروع. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم الصندوق بشكل منهجي بإعداد خطط عمل للتقييم تشمل التوصيات الرئيسية التي يقوم بتنفيذها شركاء المشروع. ويتم سنويا رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه الخطط. وقد كان السجل مرضيا حتى الآن، حيث تم تنفيذ ٥٠ في المائة من التوصيات تنفيذا كاملا، وتنفيذ ٢٥ في المائة منها تنفيذا جزئيا، وعدم تنفيذ ٢٥ في المائة منها فقط. وسيقوم الصندوق بإنشاء لجنة لاستعراض التقييمات لضمان مراعاة الدروس المستفادة من أحد المشاريع عند صياغة المشاريع المماثلة. كذلك تم في عام ١٩٩٥ إدخال عدة تغييرات على نظم الصندوق للرصد

والتقييم، مع التركيز على زيادة دقة وتحسين نوعية عمليات التقييم والأخذ بمزيد من الطرق والأدوات المتخصصة. وقد أصبح من المتعين الآن صياغة المشاريع الجديدة مع وضع خطة شاملة للرصد والتقييم تشمل الميزانيات والترتيبات المتعلقة بالموظفين والجداول الزمنية لأنشطة الرصد والتقييم، وهذا نهج مختلف جدا عن المعاملة العابرة نسبيا التي كانت تعامل بها أنشطة الرصد والتقييم في الماضي. ويلزم الآن في كل اتفاق مشاريع جديد بيان مؤشرات الأداء الرئيسية والإطار المرجعي لجمع البيانات الأساسية. وللمساعدة في هذه العملية، تم إعداد مجموعة تشتمل على مؤشرات للأداء حسب القطاع وعلى مبادئ توجيهية لجمع البيانات الأساسية وأشير إليها في دليل العمليات البرنامجية. وأخيرا، يقوم الصندوق أيضا بدور رائد في إشراك الشركاء المحليين في تصميم أدوات الرصد والتقييم وفي استخدام هذه الأدوات. وقد نفذت تجارب لأساليب التقييم بالمشاركة مثل خلايا الرصد بالقرى وتقييمات المستفيدين. ولما كان قيام المستفيدين أنفسهم بتحديد معايير نجاح المشروع يوفر مقياسا أكثر إبانة للنجاح والأثر، فقد بدأ الصندوق في تنظيم حلقات عمل لأصحاب المصلحة من أجل اختيار مؤشرات أداء المشروع.

١٣ - إعادة التشكيل. قام الصندوق خلال السنتين الأخيرتين باتخاذ عدد من الخطوات لتحسين كفاءته الداخلية وقدرته على الاستجابة للشواغل الميدانية. ففي آذار/مارس ١٩٩٥، ألغى الصندوق وظيفتي رئيس الشعبة وأنشأ هيكلا مبسطا للموظفين أدى إلى وفورات في التكاليف الإدارية العامة وإلى تحسين في الكفاءة التشغيلية بالمقر. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الصندوق، كجزء من جهوده لتحقيق اللامركزية في التنظيم، بنقل الموظفين القطريين من المقر إلى الميدان. كذلك قام الصندوق بتفويض سلطات إضافية إلى موظفي البرامج بالبلدان المتلقية.

١٤ - البرمجة المشتركة. زادت الجهود المبذولة لتحقيق التكامل والاتساق بين البرمجة التي يقوم بها الصندوق والبرمجة القطرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. ولقد كانت هناك دائما درجة عالية من التعاون بين الصندوق والبرنامج ولكن هذا التعاون قد ازداد الآن. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك على الصعيد القطري، توجد عدة أمثلة قوية تستفيد فيها مشاريع الصندوق من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي بوتان، تتكامل الأنشطة الائتمانية للصندوق وأنشطة صناديق التنمية المحلية تكاملا وثيقا مع إطار التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز سلامة الحكم وتعزيز سبل العيش المستدامة. وفي ملاوي، يوجد مشروع قيمته مليونا دولار يوفر الدعم بالمنح الرأسمالية للمشاريع الصغيرة التي تنطوي على إصلاح أو تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة. وفي أوغندا، يقوم الصندوق والبنك الدولي بتصميم صندوق للتنمية المحلية يخصص له الصندوق ٨ ملايين من الدولارات لنهج تجريبي لتخطيط مشاريع البنية الأساسية على أساس المشاركة. وعندما يتحقق نجاح هذا المشروع التجريبي، سيسهم البنك الدولي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتوسيع نطاق صندوق التنمية المحلية. وفي كمبوديا، يقوم الصندوق بتنفيذ مشروعين من مشاريع صناديق التنمية المحلية تم إدماجهما هيكليا في مرحلة الصياغة في برنامج إعادة التوطين والاندماج في كمبوديا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي زائير، يعتبر مشروع تخطيط وتنفيذ التنمية المحلية، وهو مشروع ينفذ على خمس سنوات بتكلفة قدرها ٣,٧ من ملايين الدولارات، مثالا لاشتراك

الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا في دعم تمويل وتخطيط وإدارة البنية الأساسية على أساس لا مركزي.

١٥ - الإدارة المالية. بلغت التبرعات أعلى مستوى لها وهو ٤٢,٨ مليون دولار في عام ١٩٩١ ثم انخفضت انخفاضا كبيرا إلى ٣٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢، و ٣٣,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣، و ٣١,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤. على أن عام ١٩٩٥ قد شهد زيادة في التبرعات حيث بلغت ٣٢,٩ مليون دولار. ويتوقع أن يبلغ مجموع هذه التبرعات ٣٤ مليون دولار في عام ١٩٩٦. ويبلغ مجموع التبرعات المتوقعة ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧ و ٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨ (انظر الشكل ٤). والزيادة المتوقعة في التبرعات وفي التمويل الأساسي للصندوق في السنوات الثلاث القادمة هي نتيجة مباشرة للتحدي الذي طرحه الصندوق على الجهات المانحة. ففي مقرر تم التوصل إليه في أوائل عام ١٩٩٦، وافق المانحون الرئيسيون (في اجتماع مثلت فيه حكومات بلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج وهولندا واليابان) على مواصلة تمويل الصندوق بالمستوى الحالي أو بمستويات أعلى حتى عام ١٩٩٩. وخلال هذه الفترة، ينبغي للصندوق أن يظهر مزيدا من الفعالية في تنفيذ سياساته المحبذة للامركزية والحكم المحلي. وسلم المانحون بأن مناط التركيز الجديد في سياسة الصندوق تستهدف إعطاء دفعة جديدة لعمل المنظمة. وفي عام ١٩٩٩، سيجري المانحون تقييما لأداء الصندوق يقدمون عنه تقريرا إلى المجلس التنفيذي. وإذا لم يحرز الصندوق بحلول ذلك الموعد تقدما كافيا نحو تنفيذ سياساته الجديدة فإن تمويله قد يتوقف.

الشكل ٤ - التبرعات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ١٩٩١-١٩٩٨
(التبرعات المقدرة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨)

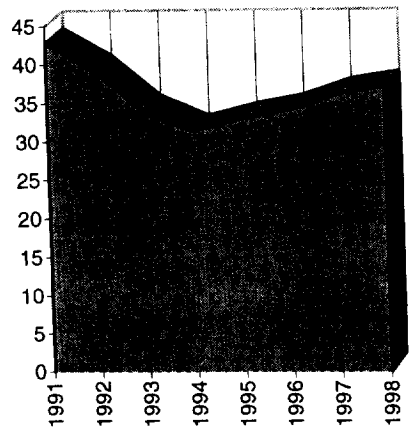

ثالثا - الإجراء الذي يقوم به المجلس التنفيذي

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

١ - يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - يناشد جميع البلدان زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

٣ - يؤيد ويدعم جهود الصندوق لتركيز مجال نشاطه على الحكم المحلي السليم واللامركزية والمشاركة في إطار ولايته.

- - - - -